المحاضرة السابعة

منهجية المقدمـــة

د. تومان غازي الخفاجي

المقدمـــة

بسم الله الرحمن الرحيم، والحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الخلق أجمعين محمدٍ وعلى آله الطيبين الطاهرين، وصحبه المنتجبين وبعد:

فإنّ الدراسات الأكاديمية اعتادت أن تقسم الدراسة في مكان منه على فقار معنونة بعنوانات مختلفة ليركّز الباحث ذهنيه في حدود العنوان ولا يتجاوزه، وعليه سأقسِّم هذه المقدمة على النحو الآتي:

١- أهمية الموضوع:

ترجع أهمية موضوع هذه الرسالة الموسوم بـــ(تزاحم الحقوق في الفقه الإسلامي) إلى تقديم رؤية منهجية صحيحة لما يقع من تزاحم في تطبيق التكاليف الشرعية، عن طريق تقديم ما حقّه التقديم وتأخير ما حقّه التأخير على مستوى التكليف الشرعي الفردي والاجتماعي، لما يمكن أن يحدث من تزاحم في التكاليف المنتجة للحقوق فيما يتصل بعلاقة الإنسان بالخالق من جهة، وما يتصل بعلاقة المخلوقين فيما بينهم، سواء كانوا بشرا أم كانوا بشرا ومخلوقات أخر حيوانية ونباتية وبيئية عموما، في إيجاب الحقّ أو سلبه بالعقوبات.

وهذا يعني أنّ تزاحم الحقوق تشمل أبواب الفقه الإسلامي كله، سواء منها العبادات أو المعاملات أو الجنيات أو الأحوال الشخصية وغيرها.

لقد عنيَ الفقهاء القدامى بمعالجة هذا الموضوع الحيوي الذي يحفظ الحقوق لإقامة العدل الذي يُسعد المجتمع الإسلامي دنيا وآخرة، على اختلاف مذاهبهم بفروعه التطبيقية فضلا عن التقعيد والتنظير، الذي أنتج القواعد والضوابط والمعايير، التي تمثل منطق العلم نظرا لضمّها كثيرا من الجزئيات التي تندرج تحت قواعد كلية عامة قليلة وسهلة التطبيق تعصم الإنسان من الخطأ، وقد جمعها الفقهاء المتأخرون وأفردوا لها مؤلفات خاصة، لكن هذه الجهود لم يُتح لها أن تُطبّق أو تُنشر للتثقيف ابتداء من عصور التخلّف والانحطاط حتى

نهضة العرب التي قلّدت فيها الدول العربية والإسلامية الدولة القومية الغربية، ونظرا لتقدّ هذه الدول العلمي جعلت الدين مرحلة من مراحل تفسير العالم لاحقة على التفسير الأسطوري وسابقة على مرحلة العلم التجريبي الحديث.

ومنذ نهايات القرن العشرين الذي شهد سقوط الاتحاد السوفيتي القائم على الفلسفة المادية الإلحادية، وبداية القرن الواحد والعشرين عرف العالم أهمية الدين في حياة الفرد والمجتمع قديما وحديثا، وأعلى الأديان سمّوا وأرقاها تفاعلا مع الحياة هو ديننا الإسلامي خاتم الأديان السماوية العليا الذي يشجّع على العلم وعلى ثقافة الحياة عموما أكثر من ثقافة الموت والانسحاب من الحياة إلى التصوف والزهد الذي يعدّ عصيانا في الدين الإسلامي.

لقد بدأ المسلمون إعادة النظر في تجديد مناهج دراسة العلوم الدينية بعد حدوث الحراك الاجتماعي الحالي ما جعل بعض الباحثين يُدرك أنّ "من أكبر ما أُخِذ على المسلمين في عصور الخلّف والانحطاط أنّهم كبّروا الأمور الصغيرة، وصغّروا الأمور الكبيرة، وعظّموا الشيء الهيّن وهونوا الشيء العظيم"[١].

وقد امتدّ أثر هذه المؤاخذة حتى الآن، بدليل انشغال العرب والمسلمين بقضية (شرب بول البعير) أكثر من انشغالهم بانتهاك الأرواح والأعراض والأراضي والأموال وصولا إلى تدمير دول عربية كاملة من قبل الدول الغربية وأمريكا التي تعدّ النهضة العربية الإسلامية تمثل خطرا خارجيا عظيما عليها، وربّما كانت هي التي تروّج لمثل هذه الصغائر الفقهية التي لو تناولها فقه التزاحم بالحقوق أو فقه الأولويات لأحال حلّها هي وكثيرا من الجزئيات الحسية إلى المختبر، للوصول إلى أحد الحلين، إما استخلاص مادة علاجية منها وترك وصف جرعاتها إلى المختصين، وإنشاء معمل منتج لهذا العلاج والإفادة منه ماليا، أو عزل مثل هذه الأحاديث والحكم عليها بقاعدة، أنّها تخصّ أناس غير موجودين الآن، بمعنى أنّ مغزاها خاص وليس عاما.

٢- منهجية البحث:

تستعمل منهجية البحث التي تخص هذا الموضوع المنهج الاستنباطي أو الاستنتاجي Deduction ، أو المنهج العلمي الرياضي، الذي يتنقل فيه العقل من الكلي المعلوم إلى الجزئي المجهول[٢] الذي يتناول التفريعات الفقهية التي تبيّن تأصيل منهجية تقديم حقّ على

---

[١] أثر المنهج الأصولي في ترشيد العمل الإسلامي، د. مسفر بن علي القحطاني: ٧٢.

[٢] ظ: المعجم الفلسفي، د. جميل صليبا: ٦٩/١-٧٠.

آخر في حال التزاحم، لتبيان الأسباب العقلية والشرعية التي أدّت إلى ذلك التقديم بما يُعين على فهم الآلية التي تؤدي إلى جلب المصالح وتجنب المفاسد.

وقد استعمل البحث المنهج المقارن لبيان أسباب اختلاف فقهاء المذاهب الأربعة ومدى اتفاق بعضهم أو اختلافه مع الفقه الإمامي، وذلك بذكر أقوال الفقهاء في عدد من المسائل وبيان أدلتهم، ومن ثَمَّ الترجيح للوصول إلى الرأي المختار بالتأييد والرد أحيانا.

أما ما ورد من ادلّة نقلية في مسار البحث فقد قامت الباحثة بتخريجها من مصادر الحديث النبوي الصحاح في مدرسة الجمهور، ومن مصادر أحاديث أهل البيت (ع) في المدرسة الإمامية، فضلا عن تخريج الآيات الكريمة والإشارة لها في الهامش باسم السورة ورقمها.

٣- الدراسات السابقة:

يعدّ موضوع هذا البحث من الدراسات الفقهية الحديثة، التي يمكن أن تتطور عن طريق نقد المعايير القديمة لصقلها أكثر فأكثر بمرور الزمن، فضلا عن إمكان اكتشاف معايير وقواعد جديدة وتوضيح الغامض والمعقد من القواعد القديمة، ومع ذلك فقد ظهرت دراسات أكاديمية وغير أكاديمية عميقة وشاملة، إلاّ أنّها مازالت تقدس القديم وتحصر البحث في حدود المذاهب، ومثل هذا النوع من البحث في الكليات يتخطّى المذاهب والمدارس لأنّ هدفها واحد؛ لذلك ظهرت معظم الدراسات السابقة على دراستي محدودة بمدرسة الجمهور وتشير بشكل ممل ومشتت للذهن عند المقارنة بين فقهاء المذاهب الأربعة، وما هي بمذاهب وإنّما هي آراء لفقهاء وأصوليين كبار تتكامل رؤيتهم ولا تتنافر.

ولعلّ أهمّ الدراسات السابقة دراستان، أولهما: الحقوق المقدمة عند التزاحم، لشادية محمد أحمد كعكي، أطروحة دكتوراه، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرة، المملكة العربية السعودية، ١٤١٠هـ، الموافق لعام ١٩٨٨م، وثانيهما: الحقوق المقدمة عند التزاحم في الفقه الإسلامي، للدكتور شوقي إبراهيم عبد الكريم علاّم، مفتي الديار المصرية، الاسكندرية، ٢٠١٣م، فضلا عن مصادر فقه الأولويات وأهمها: كتاب الوجيز في إيضاح قواعد الفقه الكلية، للدكتور محمد صدقي بن أحمد بن محمد البورنو، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٤، (١٤١٦هـ ١٩٩٦م)، وكتاب فقه الأولويات، دراسة في الضوابط، لمحمد الوكيلي، وأصله رسالة جامعية طبعت تحت تسلسل (٢٢) عن المعهد العالمي للفكر

الإسلامي، ط١، (١٤١٦هـ/ ١٩٩٧م)، هيرندن- فيرجنيا، إذ يمثل هذان الكتابان الأكاديميان فلسفة علم تزاحم الحقوق في الفقه الإسلامي.

٣- خطّة البحث أن يُسَّم على تمهيد وثلاثة فصول تسبقهما مقدمة وتليها خاتمة ذكرت فيها أهمّ نتائج البحث تللها قائمة بمصادر البحث ومراجعه المستعملة في هذه الرسالة. أما التمهيد فكان بعنوان مفهوما الحق والتزاحم وعلاقته بالتعارض وفقه اِلأولويات؛ لذلك قسمته على ثلاثة محاور أولها: خُصص لدراسة مفهوم الحق في اللغة والاصطلاح، وثانيها: لدراسة مفهوم التزاحم في اللغة والاصطلاح، وثالثها: خُصص لدراسة علاقة التزاحم بالتعارض وبفقه الأولويات.

أما الفصول الثلاثة التي تلت التمهيد فهي:

الفصل الأول: الحكم الشرعي وعلاقته بأقسام الحق والتزاحم

الفصل الثاني: القواعد العامة لمعالجة حالات التزاحم.

الفصل الثالث: تطبيقات التزاحم في الفقه الإسلامي.

هذا وأنّي لا أدّعي الكمال فالكمال لله وحدجه، وحسبي أنّي درست واجتهدتُ، راجية من الله العلي القدير أن يوفقني ويسدّد خطاي لأسهم بهذه الدراسة المتواضعة بإضافة شيء يسير إلى المعرفة في مجال فقه التزاحم المهم في حياتنا الدنيوية والأخروية، أسال الله تعالى أن يضعه في ميزان أعمالي.